كيف جرت الانتخابات النيابية في مصر للدورتين التاسعة والعاشرة ١٩٤٥-١٩٥٠م ؟ ((دراسة تاريخية))

د. جمال فيصل حمد صالح المحمدي
قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة الأنبار

المقدمـــة

تعد الانتخابات النيابية الخطوة الحاسمة للوصول إلى عملية المشاركة السياسية للشعوب في الحكم لاسيما بعد حصولها على الاستقلال والتحرر من التبعيات الاجنبية. وكان الشعب المصري أحد تلك الشعوب التي سعت بعد حصولها على الاستقلال إلى المشاركة السياسية في الحكم في محاولة للتخلص من الحكم الفردي المطلق على الرغم من بقاء هذه التبعات في مصر جراء الحرب العالمية الثانية التي سبقها إجراء سبعة انتخابات نيابية فضلاً عن انتخابات عام ١٩٤٢ وقد تمخضت عن وصول ١٧٨٧ نائباً إلى مجلس النواب المصري من المديريات والمحافظات المصرية وقد تراوحت مابين ١٧ و ٢٢ محافظة ومديرية لتسهيل عملية إجراء هذه الانتخابات التي خضعت في كثير من الأحيان لتأثيرات القوى المتصارعة في مصر والتي تمثلت بالبريطانيين والملك والقصر فضلاً عن مجموعة من ذوي المصالح المرتبطة بالقصر وبالبريطانيين والذين يرون في الحركة الوطنية إنها نزعة مضادة لمصالحهم.

إن دراسة الانتخابات النيابية في مصر للدورتين التاسعة والعاشرة تضعنا أمام الصراعات السياسية التي كانت محتدمة بين تلك القوى الثلاث على امتداد ٢٨ عاماً وفي الوقت نفسه توضح مدى قوة النفوذ البريطاني في تلك الحقبة والذي كان يتحكم في ذمة ذلك الصراع إلا أن ما تعرضت له مصر في الحرب العالمية الثانية كونها أصبحت ساحة صراع بين دول الحلفاء ودول المحور قد حمل الوطنيين مسؤوليات مضاعفة لإيجاد سبل النهوض بالواقع المصري على أمل تحقيق ما تصبوا إليه مصر لاسيما بعد إعلانها الحرب على ألمانيا والدول المتعاونة لها ، ومن هنا جاءت أهمية البحث في موضوع الانتخابات النيابية لعامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ولابد من الإشارة إلى أن المدة المحصورة بين هاتين الدورتين قد شهدت استقراراً ملموساً بعد توقف الحرب مما أوجب عليَّ تقسيم البحث في صورته النهائية على مقدمة مبحثين وخاتمة .

استعرض المبحث الأول الانتخابات النيابية لعام ١٩٤٥ وقد استهل هذا الفصل بتقديم موجز لما يتعلق بهذه الانتخابات من قوانين وتداعيات سياسية وعسكرية جعلت من المحتم إجراءاها لتضفي شكلاً سياسياً جديداً على الساحة المصرية التي أرهقتها الحرب فضلاً عن وصول شخصيات وطنية إلى سدة الحكم.

وتناول المبحث الثاني الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٠ التي أطاحت بها صراعات سياسية بسبب ما جرى من تداعيات بشأن الحرب العربية مع الصهاينة والهدنة التي وقعت بين الطرفين في شباط ١٩٤٩ فضلاً عن الصراعات السياسية التي أدت إلى حل الملك لوزارة حسين سري القومية وتشكيل وزارة أخرى محايدة برئاسته لا تضم سوى وزيرين من وزراء حكومته السابقة.

وجاءت الخاتمة بنتائج مهمة عكست الجهد المبذول لإنجاز هذا البحث .

اعتمد البحث على مصادر متنوعة شملت وثائق رسمية غير منشورة عربية وأمريكية وكتب عربية وأجنبية فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية والصحف والمجلات عرضت أفكارها من خلال مادة البحث وأغنته

بسيل من المعلومات بهدف إيجاد بحث رصين يكون رافداً لدراسات حديثة أخرى. وأخيرا أقول عساني وفقت فيما سعيت ... والحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول
الانتخابات النيابية عام ١٩٤٥

ان الدستور المصري لعام ١٩٢٣ وضعَ على غرار الدستور البلجيكي واستعان واضعوه بالدساتير الحديثة لما تتضمنه من أحكام مختلفة وضعت على وفق أحوال بلدانها وتطوراتها الاقتصادية والاجتماعية من دون مراعاة مابين بلد وبلد من الفوارق في الخلق والطباع والنظم الاجتماعية. وما جرى من تعديل وتغيير في هذه الدساتير يرجع إلى (قلق الأوضاع والأحكام المنقولة بمكانها الجديد والى تفاعل أو رد فعل بين تلك الأوضاع والأحكام وبين البيئة التي نقلت إليها)(١) .

فالأحوال الاجتماعية في مصر على سبيل المثال في كثير من اوجهها (وخاصة من حيث توزيع الثروة والتعليم) ، لا تشبه في كثير من النواحي احوال البلاد التي نقل عنها الدستور المصري(٢) ،على الرغم من ان تشكيل البرلمان جاء وفقاً لما نظمه الدستور ، على ان يكون مؤلفاً من مجلسين احدهما مجلس النواب منتخب على اساس الاقتراع العام وعلى قاعدة ان يمثل كل ستين الفا من الاهالي بنائب، والاخر مجلس الشيوخ خمسي اعضائه يعينهم الملك والثلاثة اخماس الاخرى ينتخبون على اساس الاقتراع العام، وعلى قاعدة ان يمثل كل مائة وثمانين الفاً بشيخ (٣) . ومنذ بدء العمل بدستور ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٤٥ تكونت في مجلس النواب المصري ثمانية هيئات (*) نيابية تفاوتت في عدد اعضائها الذي تراوح بين ١٥٠ و ٢٦٤ نائباً ، وقسمت مصر على مديريات لتسهيل عملية اجراء الانتخابات وتراوح عددها مابين ١٧و ٢٢ محافظة ومديرية (٤) . فقد عملت الحكومات المصرية المتعاقبة لتفرض هيمنتها المطلقة على سير عملية الانتخابات، اذ عدلت هذه الحكومات قانون انتخاب عام ١٩٢٣ بقانون صدر عام ١٩٢٤، وعُدل هذا القانون ايضاً بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٦. وبما ان هناك نصوصاً اصبحت لا تتفق مع حال التشريع في مصر فقد نظمت بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩، وجرت تعديلات اخرى على مواد عديدة في القانون المذكور. وجاء فيما بعد قانون رقم ١٤٨ في ١٩ كانون الاول ١٩٣٥ وصادق عليه الملك فؤاد الاول، واحتوى هذا القانون على ٨٥ مادة منها ٥١ مادة كرست ببابين لانتخاب النواب، اما بقية المواد فقد كانت مكرسة لانتخابات الشيوخ (٥).

وقد جرت وفقاً لهذا القانون انتخابات آذار ، ١٩٣٦ وانتخابات نيسان ١٩٣٨ ، وآذار ١٩٤٢ ، وعلى الرغم من ان الوفديين ظفروا في الفوز باثنتين منها الا ان القوميين تصدروا الانتخابات في عام ١٩٣٨ . هذا التفوق الوفدي في الانتخابات النيابية، انما يدلل على الشعبية الكبيرة للحزب بين شرائح المجتمع المصري، لكن الرياح جاءت بما لايريده الوفديون في الازمة السياسية التي حدثت بين الملك ورئيس الوزراء مصطفى النحاس (٦) في الخامس عشر من ايلول ١٩٤٤ ، وذكر المؤرخ المصري يونان لبيب رزق عن بداية هذه الازمة قائلاً (في يوم الجمعة ١٥ أيلول ١٩٤٤ بينما كان الملك في موكب للصلاة إلى جامع عمرو لاحظ بعض لافتات الترحيب وقد كتب عليها "يحيا الملك مع النحاس " وكان اقتران اسم رئيس الوزراء بالملك ، مما أثار الأخير ودعاه إلى إصدار أوامره لمدير الأمن " غزالي بك " بنزع اللافتات والذي نفذ الامر الملكي على الفور ، في مساء اليوم نفسه اصدر وزير الداخلية قراراً بإيقاف مدير الامن عن العمل وصدر خبر الايقاف في الصحف صبيحة اليوم التالي. وكان من الطبيعي ان يثير مثل هذا الإجراء الملك الذي صمم بدوره على ابقاء "غزالي بك " في منصبه ، وتمسك كل طرف بموقفه مما أدى إلى استفحال الازمة) (٧) .

قادت هذه الازمة إلى اقالة وزارة مصطفى النحاس في الثامن من تشرين الاول ١٩٤٤ وبلهجة متشددة (٨) من قبل الملك ، تبع ذلك تكليف الدكتور احمد ماهر (٩) بتشكيل الوزارة الجديدة على النحو الاتي:

احمد ماهر	رئيساً للوزارة وزيراً للداخلية
مكرم عبيد	وزيراً للمالية
محمود فهمي النقراشي	وزيراً للخارجية
محمود غالب	وزيراً للاشغال العمومية
حافظ رمضان	وزيراً للعدل
محمد حسين هيكل	وزيراً للمعارف العمومية والشؤون الاجتماعية
الشيخ مصطفى عبدالرازق	وزيراً للاوقاف
ابراهيم عبدالهادي	وزيراً للصحة العمومية
احمد عبدالغفار	وزيراً للزراعة
ابراهيم دسوقي اباظه	وزيراً للمواصلات
طه محمد عبدالوهاب السباعي	وزيراً للتموين
راغب حنا	وزيراً للتجارة والصناعة
السيد سليم	وزيراً للدفاع الوطني

وكان تشكيل الوزارة قد تم بعد الاتفاق بين الاحزاب التقليدية (حزب الهيئة السعدية ، حزب الاحرار الدستوريون، الحزب الوطني، حزب الكتلة الوفدية) (١٠) .

ولزيادة الاطمئنان على ماسيتمخض عنه حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة، دعا الملك فاروق (١١) رؤساء الاحزاب الاربعة آنفة الذكر، وهم احمد ماهر ، محمد حسين هيكل (١٢) ، مكرم عبيد (١٣) ، (حافظ عفيفي) لعقد اجتماع في قصر عابدين، ووضع الملك اقتراحاً طلب فيه من رؤساء الأحزاب ان يتساوى عدد مرشحيهم لمجلس النواب الجديد (١٤) .

وقد تشكلت لجنة من هذه الاحزاب لتنفيذ اقتراح الملك ، وتمخضت اعمالها عن اتفاق توصلوا له على الرغم من بعض التدخلات غير الصحيحة من جانب القصر ، انطوى هذا الاتفاق على الكيفية التي توزع فيها المقاعد الانتخابية، فقد خصصت ٥٥ دائرة انتخابية مغلقة (**) لكل من احزاب السعديين والدستوريين والكتلة الوفدية، وتم تخصيص ١٦ دائرة انتخابية للحزب الوطني ، واعقبها تخصيص ٢٠ دائرة انتخابية للمستقلين. أما الدوائر المتبقية وهي ٦٣ دائرة مفتوحة مخصصة للمنافسة الحرة التي ستجري على وفق اسلوب الانتخابات في اليوم الثامن من كانون الثاني ١٩٤٥ وهو موعد بدء الانتخابات، وأعطيت للأحزاب في هذا التقسيم فرص متكافئة ممكن ان تحصل عليها باختيار ممثليها في مجلس النواب (١٥) .

رافق هذه الاجراءات حملة دعائية شنها احمد ماهر ضد مصطفى النحاس واتهمه في أحد تصريحاته بانه كان ديكتاتورياً سيئاً ، وبانه كان يريد ان يحكم مصر باساليب ((هتلر وموسوليني)) وفي الثمن من تشرين الثاني صدر امر ملكي بالغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت بين شباط ١٩٤٢ وتشرين الاول ١٩٤٤ ، وأعيد الموظفون الذين عزلهم مصطفى النحاس إلى وظائفهم ، وأحيل إلى التقاعد الموظفون الذين أظهروا تعاطفهم مع حزب الوفد(١٦).

هذه الحملة لم تأتِ عن فراغ، ويبدو ان سببها كان التطاحن الحزبي الذي بلغ ذروته في اثناء الحرب العالمية الثانية فضلاً عن تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وان مصطفى النحاس كان قد شغل منصب رئيس الوزراء من الرابع من شباط ١٩٤٢ ، إلى الثامن من تشرين الاول ١٩٤٤. كل هذه الامور مجتمعةً كانت كفيله باسناد مخلفاتها الى الحكومة.

انتهت الحملة ضد حكومة مصطفى النحاس بتدخل من السفارة البريطانية بعد ان وصفها اللورد كيلرن (١٧) " بعدم الحكمة " واستجاب لها احمد ماهر الذي اصدر مرسوماً بحل مجلس النواب في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٤ ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع في اليوم الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٤٥ ، ثم حددت يوم الثامن من كانون الثاني موعداً لبدء عملية الانتخابات (١٨).

عدَّ الوفديون حل مجلس النواب ضربة قوية لهم ، وقرروا الامتناع عن دخول الانتخابات النيابية الجديدة، وحجتهم في ذلك ان الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف واعادة تقسيم الدوائر الانتخابية كلها تحول دون حرية الانتخابات، وأشار عبد الرحمن الرافعي إلى ان هذه " حجة واهية " وذكرّهم بأن الانتخابات التي أجروها سنة ١٩٤٢ قد تمت في ظل الأحكام العرفية، وعزا السبب الحقيقي لعزوفهم عن الاشتراك في معركة الانتخابات سنة ١٩٤٥ إلى شعورهم بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكمهم وطغيانهم وتصرفاتهم المنافية للعدل والنزاهة ، مما أدى إلى انصراف الشعب عنهم من خلال ما ظهر في الابتهاج الذي عبَّر عنه الشعب المصري بمجيء وزارة احمد ماهر الجديدة (١٩) .

ولإنجاح عملية الانتخابات شكلت اللجان التي تفي بالغرض المطلوب وعقدت هذه اللجان اجتماعاً لها في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٤٤ لتدارس ما يلزم من إجراءات في الدوائر الانتخابية التي قسمت بين الأحزاب المؤتلفة، وأوعزت اللجان المشكلة بأن فتح باب الترشيح سيكون موعده من الرابع إلى الثالث عشر من كانون الأول ١٩٤٤ (٢٠) .

أصدرت وزارة الداخلية في الثالث من كانون الأول ١٩٤٤ تعليمات وافية حول الانتخابات لإيداعها إلى اللجان المشكلة للعمل بها وأصدرت في اليوم نفسه مرسوماً يقضي بدعوة الناخبين إلى انتخاب ممثليهم في مختلف الدوائر الانتخابية وبموعده المحدد في الثامن من كانون الثاني ١٩٤٥ (٢١) . وقد وجه احمد ماهر رئيس الوزراء وزير الداخلية في الرابع من كانون الأول ١٩٤٤ كتاباً أكد فيه ضرورة أن تسود السكينة والهدوء حول الانتخابات ليتمكن المرشحون من الاتصال بالناخبين ومن القيام بدعايتهم المشروعة، ودعا اللجان المشرفة والكتاّب إلى توخي الحياد المطلق في التعامل مع المرشحين في الدوائر الانتخابية الموجودة في عموم القطر (٢٢) .

وما اشار اليه وزير الداخلية يرتبط بالمادتين ٣٤و٣٥ من القانون رقم ١٤٨ في التاسع عشر من كانون الاول ١٩٣٥ (٢٣) اذ ان هذه الدوائر كانت قد وزعت على خمس محافظات وأربع عشرة مديرية تراوح عدد الدوائر فيها بين ١-٣٣ دائرة في المحافظات والمديريات في ضوء الاتفاق المعقود بين الاحزاب المؤتلفة(٢٤) .

إمتنع حزب الوفد عن المشاركة في الانتخابات متذرعاً بالحجج السابقة ، بعد أن يئس من استجابة القصر لمطالبه وادراكه التام بان المعركة الانتخابية ستكون نتيجتها النهائية للسعديين ومن إئتلف معهم (٢٥) .

وازاء ذلك عبَّر احمد ماهر عن اسفه لأمتناع حزب الوفد عن الاشتراك في الانتخابات وقال (إننا كنا نطمح أن يتحلى الوفديون بأسباب الشجاعة، فيدخلوا المعركة الانتخابية ليشهدوا بأنفسهم مصرع آمالهم ويلمسوا بأيديهم مبلغ انصراف الامة عنهم على اختلاف طبقاتها...) (٢٦) . وعلى الرغم من امتناع الوفديين عن الدخول

في الانتخابات في ظل الاحكام العرفية والرقابة على الصحف، فقد تدخلت الحكومة في سيرها في كثير من الدوائر لضمان فوز مرشحيها ، لابل وصل الامر إلى حد المبالغة في الخروج عن التقاليد الدستورية المتعلقة بالانتخابات ، وأشرت مخالفات من السعديين معززة بمعاونة وزارة الداخلية لهم في الكثير من الدوائر الانتخابية(٢٧). وبعد انتهاء الجولة الاولى من الانتخابات ، قدم احمد ماهر استقالته بموجب الدستور ليتلقى تفويضاً من الملك بتشكيل حكومة جديدة بعد ظهور النتائج النهائية للانتخابات (٢٨) .

وقد أجريت الانتخابات التكميلية في الدوائر الانتخابية التي أُعيد الانتخاب فيها في موعدها المحدد ، الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٤٥ لاكمال العدد المطلوب من النواب. وقد اسفرت النتائج النهائية عن فوز ١٢٥ نائباً من السعديين و ٧٤ نائباً من الدستوريين و ٢٩ نائباً من الكتلة الوفدية وسبعة نواب من الحزب الوطني، و ٢٩ نائباً من المستقلين واصبح بذلك عدد النواب الفائزين ٢٦٤ نائباً (٢٩) .

وعند تقييم عملية الانتخابات التي انتهت بفوز السعديين فوزاً باهراً تتجلى لنا الامور الاتية :

لم تنجح محاولات الوفديين في اتخاذ عدد من الذرائع (***) لتأليب الشعب المصري ضد الحكومة لفشلها في ايجاد سبل كفيلة للنهوض بالمجتمع في اثناء الحرب العالمية الثانية.

لم تنجح كذلك محاولاتهم من خلال الاعتماد على العناصر النشيطة والمؤثرة للوفد في مناطق مختلفة للتآزر مع حزبهم لعرقلة سير الانتخابات، وكان وراء فشلهم ، الجهود التي بذلها محمد حسين هيكل وزير المعارف، ويذكر انه استطاع احباط عدد من محاولات الوفديين لجر الطلبة في الكليات إلى التمرد ضد الحكومة وتمكن من اعادة الطلاب إلى مواقعهم الدراسية لمواصلة الدراسة والانصراف عن الامور السياسية (٣٠).

لم تتقيد الوزارة الجديدة في فرض الرقابة على الصحف في اثناء الانتخابات النيابية ، بل اطلقت العنان لصحفها كي تكتب ماتشاء، وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة والمساواة والحياد المنصوص عليه في مواد الدستور والقوانين الصادرة بشأن الانتخابات (٣١).

لقد بدا الاهتمام البريطاني واضحاً بأمور الانتخابات وكذلك فان بريطانيا اولت اهتماماً كبيراً بالوزارة الجديدة على الرغم من علاقتها الوطيدة بمصطفى النحاس رئيس الحكومة السابقة وخاصة في بداية الازمة الوزارية، اذ عدت بريطانيا ماحصل بأنه امر داخلي، في الوقت الذي كانت تأمل فيه مجيء وزارة جديدة لتدعيم المعاهدة المبرمة بين الطرفين منذ عام ١٩٣٦ ، وبعد انتهاء الانتخابات افتتح الملك فاروق البرلمان يوم الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٤٥. والقى احمد ماهر خطاب العرش الذي اشار فيه إلى كيفية جريان الانتخابات ونتائجها ثم وعد الشعب في تحقيق الرفاهية والطمأنينة له ووعدهم أيضاً بالحرية داخل وخارج البرلمان (٣٢).

المبحث الثاني
الانتخابات النيابية عام ١٩٥٠

عصفت الخلافات في وزارة ابراهيم عبد الهادي (٢٨ كانون الاول ١٩٤٨– ٢٥تموز ١٩٤٩) وأدت إلى اضعافها ثم إلى سقوطها ، وكان وراء هذه الخلافات اسباب عديدة كان في مقدمتها توقيع الهدنة الدائمة مع الصهاينة في شباط ١٩٤٩ فضلاً عن تصدع عرى العلاقة بين الدستوريين والسعديين بخلافات جعلت القصر امام موضوع اختيار حسين سري (٣٣) لتأليف الوزارة القومية في ٢٥ تموز ١٩٤٩ – ٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ ، لكنها تذرعت بحجة ان مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذي وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين وإمتد سخطهم إلى احزابهم ومن ثم إلى ممثليهم، ادى ذلك إلى إقدام الملك فاروق على انهاء الوزارة القومية وليشكل وزارة

اخرى محايدة برئاسة حسين سري نفسه لاتضم سوى وزيرين (****) من وزراء الحكومة السابقة (٣٤) . وكان الهدف من تشكيل الوزارة المحايدة هو لاجراء الانتخابات النيابية وتأليف وزارة جديدة تعبر عن رأي الشعب وهذا ماعبر عنه نص الامر الملكي رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٩ " نكلفكم بتأليف وزارة تركز الجهود لمواجهة الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد وتقوم بأجراء الانتخابات لتعرض رأي الشعب " وجاء جواب حسين سري على الامر الملكي " واني يامولاي لشديد الادراك . لعظم المهمة الملقاة على عاتقي من ضرورة اجراء انتخابات حرة في جو من الامن والنظام وتيسير مهمة الناخبين للقيام بواجبهم فيعطون اصواتهم لمثليهم الحقيقيين من غير ضغط او اكراه، وبهذا يكون مجلس النواب القادم خير ممثل للأمة تمثيلاً صادقاً " (٣٥) .

رحب حزب الوفد بالوزارة الجديدة وعدها (قنطرة لعودته إلى الحكم) كونها وزارة محايدة ممكن لها اجراء عملية الانتخابات العامة دون انحيازها لاحد، على الرغم من ادراكه التام بانها وزارة ضعيفة في تكوينها وفي اشخاص وزرائها ، فهم من كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم ليست طويلة وان ادارة الانتخابات من قبل وزارة ائتلافية يكون التوازن بين الاحزاب أقرب إلى الواقع (٣٦) .

لكن الذي حدث قبل بدء الانتخابات هو محاولة وضع العراقيل امام هذا التوازن الذي كانت الوزارة تطمح لتحقيقه من خلال عمل قوى عديدة للتدخل في حرية الناخبين وخاصة الذين كانوا يميلون إلى حزب الوفد، هذا ما دفع مصطفى النحاس في ان يخاطب الناخبين قائلاً " اذا هددّكم احد من رجال الادارة او غيرهم من الموظفين، وكانوا على حريتكم من المعتدين، فلا تستكينوا امام القوة والعدوان واكشفوا عن امرهم، وسجلوا تدخلهم، وابلغوا النيابة عنهم، وارفعوا الصوت في وجوههم بقوة وايمان " (٣٧) .

رد حسين سري على ماتضمنه خطاب مصطفى النحاس وقال (لايوجد لدي أي شيء يثبت ان رجال الادارة يتدخلون في الانتخابات ... واني اتلقى يومياً مالايقل عن خمسين او اربعين شكوى انتخابية وهي كلها يجري تحقيقها على الفور، ومن بين هذه الشكاوى التي تلقيتها اخيراً شكوى، بأن ضابطاً وجندياً من رجال البوليس يوزعان صوراً فوتوغرافية للنحاس على السكان في المعادي وقد ثبت عدم صحة الشكوى) (٣٨) .

إشتد التنافس بين المرشحين في ظل جو يسوده النظام ، لان الحكومة أحاطت عملية الانتخابات بالضمانات التي تكفل الحرية والاستقلال (٣٩) . وقد سجلت الجهات المسؤولة ٧٢ حادثاً بمختلف انحاء مصر تخللتها ثلاث حوادث قتل في مديريات بني سويف وأدكو وبلبيس، وعزت الجهة المسؤولة عن الانتخابات في ان انصار السعديين كانوا وراء مثل هذه الحوادث (٤٠) .

بدأت عملية الانتخابات في موعدها المحدد في الثالث من كانون الثاني ١٩٥٠ في جميع الدوائر الانتخابية في المديريات (٤١) وتواصلت لمدة ثلاثة ايام. وفي السادس من كانون الثاني ظهرت النتائج الرسمية الاولية، وقد حصل حزب الوفد على ١٦١ مقعداً، المستقلون ٢٩ مقعداً ، السعديون ٢٤ مقعداً، الاحرار الدستوريون ٢٣ مقعداً، الحزب الوطني ٤ مقاعد، الحزب الاشتراكي حصل على مقعد واحد فقط ، وبهذا تبلغ مجموع الدوائر التي تمت فيها الانتخابات ٢٤٢ دائرة وأعيد الانتخاب في ٧٧ دائرة انتخابية في مختلف انحاء مصر (٤٢) .

وقد جرت الانتخابات في الدوائر التي أعيد فيها الانتخاب يوم العاشر من كانون الثاني ، واسفرت النتائج النهائية للانتخابات عن فوز حزب الوفد بعد ان حصل على ٢٢٨ مقعداً، وحصل المستقلون على ٣٠ مقعداً، الاحرار الدستوريون ٢٦ مقعداً، الحزب الوطني ٦ مقعداً ، الحزب الاشتراكي بقي رصيده مقعد واحد فقط، واصبح المجموع

٣١٩ مقعداً وهو عدد الدوائر الانتخابية في عموم مصر، واصبح في المعارضة ٩١ نائباً، وضمن ٢٢٨ نائباً وفدياً مقاعدهم في مجلس النواب (٤٣) وذلك يشغل الاغلبية في المجلس ، كما هو موضح في الجدول الاتي :

جدول يوضح عدد الدوائر التي فاز فيها كل حزب في جميع المديريات

الجهة	حزب الوفد	المستقلون	السعديون	الاحرار الدستوريون	الحزب الوطني	الحزب الاشتراكي	مجمع الدوائر
القاهرة	٢٩	٢					٣١
الاسكندرية	١٣	١					١٤
القنال	٥						٥
السويس	٢						٢
دمياط				١			١
القيلوبية	١٠	٢	١	١			١٤
الشرقية	١٤	٤	٢	٢	١		٢٣
الدقهلية	١٩	١	٣	١			٢٤
المنوفية	١٥		١	٣	١		٢٠
الفؤادية	١٣						١٣
الغربية	٢٠	٣	١	١		١	٢٦
البحيرة	١٨	٢		١	١		٢٢
الجيزة	١٢	١	٢				١٥
بني سويف	١٠						١٠
الفيوم	٧		٢	٢			١١
المنيا	٥	٤	٥	١	٣		١٨
اسيوط	١٠	٣	٤	٧			٢٤
جرجا	١٣	٣	٤	٢			٢٢
قنا	١٠	٣	٣	٣			١٩
أسوان	٣	١		١			٥
المجموع	٢٢٨	٣٠	٢٨	٢٦	٦	١	٣١٩

يظهر هذا الجدول ان حزب الوفد قد فاز بجميع الدوائر الانتخابية في مديريات (٤٤) القنال ، السويس ، الفؤادية، بني سويف .

وفي ضوء ذلك فقد حصل حزب الوفد على ٧٢ بالمئة من مجموع الدوائر الانتخابية بينما حصل المستقلون على ٩ بالمئة ، السعديون ٩ بالمئة ، الاحرار الدستوريون ٨٪ ، والحزب الوطني ٢١ بالمئة (٤٥) .

وقد ظهر من خلال سير الانتخابات ونتائجها النهائية ان عدداً من الدوائر انتهت فيها الانتخابات بالتزكية ، وهذا يعكس تدني حضور الناخبين إلى الدوائر الانتخابية ، وادناه :

جدول يوضح كيفية الفوز في الدوائر الانتخابية (٤٦)

التفاصيل	حزب الوفد	المستقلون	السعديون	الاحرار الدستوريون	الحزب الوطني	الحزب الاشتراكي	المجموع
مجموع الفائزين بالتزكية	١٠	٥	٢	٢	٢	–	٢١
مجموع الفائزين في الانتخابات	١٥٩	١٧	٢٢	٢٠	٢	١	٢٢١
مجموع الفائزين في الدوائر التي اعيد فيها الانتخاب	٥٩	٨	٤	٤	٢	–	٧٧
المجموع النهائي	٢٢٨	٣٠	٢٨	٢٦	٦	١	٣١٩

وقد أوضح عبد الرحمن الرافعي ان حوالي نصف عدد المشمولين في الادلاء بأصواتهم لم يشتركوا في عملية الانتخابات، اذ ظهر في الاحصاء الرسمي ان عدد الناخبين جميعا بلغ ٤.١٠٥.١٨٢ ناخباً وعدد الذين اشتركوا وأدلوا باصواتهم في جميع المديريات بلغ ٢.٨٥٩.٧٤١ ناخباً، أي ان نصف الناخبين تقريباً تخلفوا عن الحضور للأدلاء باصواتهم. وأوضح ايضاً ان أغلبية اصوات الناخبين الذين اشتركوا في عملية الانتخابات كانت لغير الوفديين، وهذا ماظهر من خلال عدد الاصوات التي نالها الوفديون والتي بلغت ١.١٣٥.٦٤٣ من مجموع الناخبين، وهذا يعني ان ١.٧٢٤.٠٩٨ ناخباً لم يصوتوا لصالح الوفديين، ذلك مايفند ادعاءاتهم بأنهم يمثلون أغلبية الشعب (٤٧) .

إستغل حزب الوفد ماكانت تعانيه مصر من موجة غلاء فاحش في زمن السعديين ، فوجهوا دعايتهم الكبيرة التي افرط الوفديون فيها بوعودهم بتوفير الرخاء الاقتصادي للشعب (٤٨) وقد لوحظ ان مدينتي القاهرة والاسكندرية التي تعد من اكثر مدن مصر سكاناً كانت أقل إقبالاً بالاشتراك في الانتخابات ولم تتأثر بهذه الوعود وكان وراء ذلك عزوف العديد من أبناء هذه المدن والذين يشكل غالبيتهم المثقفون والمتعلمون . الذين يخشون تعرضهم للضرب او سمعهم كلمات نابية من انصار الوفديين (٤٩) .

وفي اليوم الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٠ استقالت وزارة حسين سري الرابعة (المحايدة) والتي قبل الملك استقالتها وعهد في ذلك اليوم إلى مصطفى النحاس بتأليف وزارته الجديدة، وقد ألفها حالاً من وزراء وفديين (*****) وصدر المرسوم الملكي بذلك في اليوم نفسه (٥٠) .

افتتح البرلمان المصري الدورة الاولى للهيئة النيابية العاشرة من دورات انعقاده في موعدها المحدد في اليوم السادس عشر من كانون الثاني ١٩٥٠ والقى النحاس خطاب العرش والذي ورد فيه قرار الملك في الغاء الاحكام العرفية بعد ان يقدم مجلس الوزراء مشروع القانون اللازم لذلك ، وانهاء الرقابة عن الصحف والمطبوعات والافراج عن المعتقلين (٥١) ، وتحقيق المطالب الوطنية التي نوهت عنها الوزارة ووردت في خطاب العرش اذ جاء في الخطاب " لقد أجمعت الامة اجماعاً لايشذ عنه أحد من ابنائها على وجوب تحرير وادينا مصر والسودان من كل مايقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية ، ولن تفتر حكومتي في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن ارض الوادي بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث او اعتداء " (٥٢) .

ويظهر ذلك ان مصطفى النحاس قد غير لهجته مع بريطانيا لاسيما في مجال تحريض الشعب على التحرير وتحقيق الاستقلال بعد جلاء البريطانيين منوهاً على مشروع وزارته باتخاذ قرارات حاسمة في حياة مصر وذلك يأتي من الاستفادة من اخطاء الوزارات السابقة السائرة في ركب البريطانيين.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع الانتخابات النيابية للدورتين التاسعة والعاشرة تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن اجمالها فيما يأتي:

اثرت الحرب العالمية الثانية في موضوع الانتخابات من خلال ما ظهر من تطاحن حزبي حول ما كان يعانيه الشعب المصري من تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتلك كانت كفيله باسناد مخلفاتها إلى الحكومة.

إستطاعت بريطانيا من التأثير بمجرى الاحداث من خلال ايعازها للملك لإقالة حكومة مصطفى النحاس بعد افتعال ازمة بين اطراف الحكومة وانجلى الموقف بوصول احمد ماهر إلى رئاسة الوزراء وإعلانه دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء.

على الرغم من فرض الرقابة على الصحف اثناء الانتخابات النيابية بموجب القوانين المنصوص عليها في مواد الدستور والقوانين الصادرة بشأن الانتخابات الا ان وزارة احمد ماهر اطلقت العنان لصحفها كي تكتب ما تشاء وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة والمساواة والحياد.

استطاع البريطانيون استغلال الصراعات الحزبية بين الاحزاب المتنافسة لتأليب بعضها على بعض وبالتالي استغلال المطامع الشخصية في الوصول إلى كراسي الحكم للساسة المصريين.

ترجمت هذه الصراعات إلى واقع عملي ملموس من خلال ما اظهره حزب الوفد من علامات الترحيب بوزارة حسين سري الثانية وبناء آماله عليها كونها محايدة وعدها قنطرة لعودته إلى الحكم.

افرزت الانتخابات النيابية عن تنامي الروح الوطنية تجاه الاحداث على الساحة العربية واخذت الجماهير الالتفاف حول الاحزاب الكبيرة التي يمكن جرها إلى صراعات مصيرية مع البريطانيين وهذا ما تحقق، اذ ان مصطفى النحاس أشار من خلال مشروع وزارته باتخاذ قرارات حاسمة في حياة مصر منوها إلى هذه الصراعات.

الهوامش

(١) محمد خليل صبحي ، الحياة النيابية في مصر من عهد محمد علي باشا، ج٥، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩ ، ص ٧٥٧– ص٧٥٨.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٧٥٩.

(*) الهيئة النيابية الاولى عام ١٩٢٤ ، ٢١٤ عضواً، ٢٢ محافظة ومديرية.
الهيئة النيابية الثانية عام ١٩٢٥ ، ٢١٤ عضواً، ٢١ محافظة ومديرية.
الهيئة النيابية الثالثة عام ١٩٢٦ ، ٢١٤ عضواً، ٢٢ محافظة ومديرية.
الهيئة النيابية الرابعة عام ١٩٢٩ ، ٢٣٥ عضواً، ٢٢ محافظة ومديرية.
الهيئة النيابية الخامسة عام ١٩٣١ ، ١٥٠ عضواً، ١٧ محافظة ومديرية.
الهيئة النيابية السادسة عام ١٩٣٦ ، ٢٣٢ عضواً، ١٩ محافظة ومديرية.

الهيئة النيابية السابعة عام ١٩٣٨ ، ٢٦٤ عضواً، ١٧ محافظة ومديرية.

الهيئة النيابية الثامنة عام ١٩٤٢ ، ٢٦٤ عضواً، ١٩ محافظة ومديرية.

محسن محمد ، سنة من عمر مصر، تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والامريكية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ ؛ ولمزيد من التفاصيل لحد عام ١٩٣٩ . ينظر : محمد خليل صبحي ، الحياة النيابية في مصر ، ج٦ ، ص٨٩-٢٠٢ .

(٤) محمد خليل صبحي، الحياة النيابية في مصر . ج٥ ، ص ٨٩-١٧٣.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩١٩-٩٢٠.

(٦) مصطفى النحاس: ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج في مدرسة الحقوق، عين قاضياً بالمحاكم الأهلية وخدم بالسلك القضائي مدة طويلة ، دخل غمار السياسة فأشترك في الحركة الوطنية ١٩١٩ ، ونفي مع سعد زغلول إلى سيشل ، عين وزيراً للمواصلات في وزارة سعد زغلول ١٩٢٤ خلف سعد بعد وفاته ١٩٢٧ في رئاسة حزب الوفد ورئاسة البرلمان الائتلافي ، الف وزارته الاولى ١٩٢٨ ، اجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندرسون وزير الخارجية البريطاني على عهد وزارته الثانية. ترأس الوفد المصري في المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ ، وقع على بروتوكول الاسكندرية بخصوص الجامعة العربية ، في عام ١٩٥١ ألغى معاهدة ١٩٣٦ مما ادى إلى نشوب معركة القنال واعقب ذلك حريق القاهرة ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢.

اعتزل الحياة السياسية بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٢ في مصر حتى وفاته ١٩٥٦ ، يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣١١ ؛ فاروق حسان، الحياة النيابية في مصر ١٩٢٤-١٩٣٤ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م ، ص ٤٥.

(٧) يونان لبيب رزق، المصدر السابق ، ص ٤٦٠-٤٦٢.

(٨) نص امر الاقالة (لما كنت حريصاً على ان تحكم بلادي وزارة ديمقراطية، تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور نصاً وروحاً وتساوي بين المصريين جميعاً في الحقوق والواجبات ، وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا ان نقيلكم من منصبكم " يونان لبيب رزق، المصدر السابق، ص ٤٦٣.

(٩) ولد عام ١٨٨٨ والده محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة فيما بعد، تخرج من مدرسة الحقوق ١٩٠٨ ونال درجة الدكتوراه من جامعة مونبليه بفرنسا، أنشأ الهيئة السعدية ١٩٣٨ والف وزارته الاولى سنة ١٩٤٤ ، أغتيل في حرم البرلمان المصري في ٢٤ شباط ١٩٤٥ بسبب نيته اشراك مصر في الحرب العالمية الثانية. المصدر نفسه، ص ٤٦١.

(١٠) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٣ ، ص ٢٩٠-٢٩١ ؛ يونان لبيب رزق ، المصدر السابق، ص ٤٦٤-٤٦٥.

(١١) ولد الملك فاروق في ١١ شباط ١٩٢٠ وهو ابن الملك فؤاد البكر، اكمل دراسته في انكلترا ، وعندما بلغ سن السابعة عشر توفي والده الملك فؤاد في ٢٨ نيسان ١٩٣٦، وعندما علم بالنبأ عاد على وجه السرعة إلى مصر، تولى سلطاته الدستورية في ٢٩ تموز ١٩٣٧. كامل مرسي، اسرار مجلس الوزراء ، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥ ، ص٢٧٥ ؛ مجلة روز اليوسف، العدد ٤٩٠ ، القاهرة، ١٩٣٧ ، ص ٤١.

(١٢) ولد محمد حسين هيكل في ٢٠ آب ١٨٨٨ في كفر غنام احدى قرى مديرية الدقهلية وكان أبوه سيد لقومه وعشيرته، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية والجامعية في مصر وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون في فرنسا برسالته عن (دين مصر العام) عام ١٩١٢ وبعدها إشتغل بالمحاماة في مصر ، تولى تحرير جريدة السياسة لسان حال حزب الاحرار الدستوريين منذ اول صدورها في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ، أختير وزيراً للدولة في ٣١ كانون الاول عام ١٩٣٧ في عهد وزارة محمد محمود الثانية وشغل منصب وزير المعارف العمومية في وزارتي محمد محمود الثالثة والرابعة ووزارة حسن صبري الاولى ووزارة حسين سري الاولى والثانية ووزارة احمد ماهر الاولى، له مؤلفات عديدة اهمها جان جاك روسوا ، مذكرات في السياسة المصرية (بجزئين).

احمد لطفي السيد، حياة الدكتور محمد حسين هيكل، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٨، ص١-٣٦ ؛ يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥-٤٦٤.

(١٣) قبطي المولد تحول إلى البروتستانية، شغل منصب السكرتير العام لحزب الوفد، واطلق عليه الخطيب المفوه لما يتمتع به من اسلوب خطابي، خاصم الوفد عام ١٩٤٣ وانشق عنه، شغل منصب وزير المالية في وزارة النحاس في شباط ١٩٤٢ ، عين وزيرا للمالية في وزارتي احمد ماهر الاولى والثانية ووزارة محمود فهمي النقراسي في ٢٤ شباط ١٩٤٥.

جمال فيصل حمد صالح المحمدي، التطورات الاجتماعية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص٤٠.

(١٤) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ص ٢٩٦.

(**) الدوائر المغلقة: اتفقت الاحزاب الاربعة آنفة الذكر على ترشيح شخص بذاته في كل دائرة انتخابية لها دور التنافس في الانتخابات ، محمد حسين هيكل ، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(١٥) جمال فيصل حمد ، الحياة النيابية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥ ، رسالة ماجستر غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م ، ص ٨٦-٨٧.

(١٦) مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ (ترجمة زهير الشايب) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦٢.

(١٧) اللورد كيلرن: (مايلزلامبسون) ولد في ٢٤ آب ١٨٨٠ في لندن، وهو الابن الاكبر للأمير النورماندي جورج لامبسون، اكمل تعليمه ودخل وزارة الخارجية ١٩٠٣ وشغل منصب وزير لبعثة توجهت إلى اليابان ١٩٠٦ ، وشغل منصب وزير ثاني في طوكيو ١٩٠٨-١٩١٠ وفي صوفيا عام ١٩١١ ، وقد شغل المندوب السامي البريطاني في سيبيريا عام ١٩٢٠ وأصبح الوزير البريطاني في الصين ١٩٢٦-١٩٣٣ وكذلك المندوب السامي لمصر والسودان عام ١٩٣٤-١٩٣٦ . لقب باللورد كيلرت لجهوده في مصر ابان الحرب العالمية الثانية .

Who's who, London, 1940 , P-1814.

(١٨) عبدالرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية (من ١٩٣٦-١٩٥١) ج٣ ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ص ١٤٦ ؛ يونان لبيب رزق ، المصدر السابق، ص ٤٦٦.

(١٩) عبدالرحمن الرافعي ، المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٢٠) جريدة الاهرم، العدد ٢١٥٠١ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٢١) جريدة الاهرم، العدد ٢١٥٠٣ في ٣ كانون الاول ١٩٤٤.

(٢٢) جريدة الاهرم، العدد ٢١٥٠٥ في ٥ كانون الاول ١٩٤٤.

(٢٣) نص المادة ٣٤ تناط ادارة الانتخاب في كل دائرة عامة او فرعية بلجنة تؤلف من قاض او عضو نيابة او احد موظفي الحكومة يعينه وزير الحقانية وتكون له الرياسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين . اما المادة ٣٥ فتنص على – يختار رئيس اللجنة ومندوب الداخلية المشار اليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ، من كشف ناخبي الدائرة ، ثلاثة ناخبين عالمين بالقراءة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التي تقوم يوم الانتخاب بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية .

محمد خليل صبحي ، الحياة النيابية في مصر ، ج٥، ص ٩٠٧.

(٢٤) للمزيد من التفاصيل عن هذه الدوائر، ينظر إلى جريدة الاهرام، الاعداد ٢١٥٠٢ ، ٢١٥٠٣ للأيام ١، ٣ كانون الاول ١٩٤٤.

(٢٥) يونان لبيب رزق ، المصدر السابق، ص ٤٦٦.

(٢٦) جمال فيصل ، المصدر السابق ، ص ٩٠.

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ١٤٧ ؛ محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص ٣٠٠–٣٠١.

(28) American documntary films, Film 1 , Us state department Eqypt = Juterual amol foreign affairs, 1945 – Lang, Air gram from Cairolegation . to the secretary of state no. A20 of junuary 11, 1945. P.10.

(٢٩) الاهرام، العدد ٢١٥٤٠ في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٥ ؛ عبدالرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(***) طالب الوفديون بانهاء الاحكام العرفية واطلاق حرية الصحافة وعدم تغيير الدوائر الانتخابية فضلاً عن اتخاذ موضوع السودان كذريعة لايجاد معارضة ضد السعديين في دوائر قنا الانتخابية . جمال فيصل حمد ، المصدر السابق ، ص ٩٢–٩٣.

(٣٠) يونان لبيب رزق ، المصدر السابق، ص ٤٦٤.

(٣١) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ١٤٥–١٤٦.

(٣٢) دار الكتب والوثائق، المفوضية الملكية العراقية بمصر ، الملفة ٨٢٤/٣١١، و٦٠ ، ص ٢٠٤–٢٠٦ في ٥ شباط ١٩٤٥.

(٣٣) حسين سري: ولد عام ١٨٩٢ والده اسماعيل سري باشا ناظر الاشغال، تخرج من المدرسة السعيدية١٩١٠ ونال دبلوم الهندسة في لندن ١٩١٥ وتخصص في شؤون الري ، عين مساعداً لمدير اعمال شؤون الري بوزارة الاشغال وتدرج في مناصبها حتى اصبح وكيلاً لهذه الوزارة ، عين وزيراً لاول مرة في وزارة الاشغال ١٩٢٨ ثم وزيراً للدفاع فالمالية فالاشغال فالمواصلات، تولى رئاسة الوزارة لاول مرة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، عين عام ١٩٥٠ رئيساً للديوان الملكي ، تولى رئاسة وزارته الاخيرة في ٢ تموز ١٩٥٢ ولم تدم سوى عشرين يوماً واستقال قبل قيام ثورة ٢٣ تموز بيوم واحد.

كامل مرسي ، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(****) هم الفريق محمد حيدر وزير الحربية والبحرية والدكتور محمد هاشم وزير الحربية، يونان لبيب رزق ، المصدر السابق، ص ٤٩٣.

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٤٩٢–٤٩٩.

(٣٥) يونان لبيب رزق، المصدر السابق، ص ٥٠٠.

(٣٦) عبدالرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(٣٧) الاهرام ، العدد ٢٣٠٨١ في ١٩٥٠/١/٢.

(٣٨) الاهرام ، العدد ٢٣٠٨١ في ١٩٥٠/١/٢.

(٣٩) الاهرام ، العدد ٢٣٠٨٣ في ١٩٥٠/١/٤.

(٤٠) المصدر نفسه .

(٤١) عبدالرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(٤٢) الاهرام ، العدد ٢٣٠٨٥ في ١٩٥٠/١/٦.

(٤٣) الاهرام، العدد ٢٣٠٩٠ في ١٩٥٠/١/١٢ ؛ عبدالرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٩١ ؛ جاكوب لاندو، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٤٤) الاهرام ، العدد ٢٣٠٩٢ في ١٩٥٠/١/١٤.

(٤٥) الاهرام ، العدد ٢٣٠٩٢ في ١٩٥٠/١/٢٤.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) عبدالرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠.

(*****) الوزراء الوفديون هم : عثمان محرم باشا للاشغال العمومية، علي زكي العرابي وزير المواصلات، عبدالفتاح الطويل وزيراً للعدل، محمد فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية، احمد حمزه وزيراً للزراعة ، مصطفى نصرت وزيراً للحربية والبحرية ، محمود سليمان غنام للتجارة والنصاعة، محمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطني، احمد حسين للشؤون الاجتماعية، مرسي فرحات بك للتموين ، يس احمد للاوقاف ، عبداللطيف محمد للصحة العمومية، ابراهيم فرج للشؤون البلدية والقروية، حامد زكي وزير دولة ، محمد صلاح الدين بك للخارجية، طه حسين للمعارف العمومية، محمد زكي عبدالمتعال وزيراً للمال . يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠٢-٥٠٣.

(٥٠) عبدالرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(٥١) الاهرام ، العدد ٢٣٠٩٥ في ١٩٥٠/١/١٧.

(٥٢) وزارة الخارجية الملكية في مصر، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (آذار ١٩٥٠- تشرين الثاني ١٩٥١) ، القاهرة، ١٩٥١ ، ص ٢٤١-٢٤٢؛ سامي ابو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧ -١٩٥٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ١٩٨٨ ، ص٣٩٠.

المصـادر

١- الوثائق الرسمية غير المنشورة:

دار الكتب والوثائق، المفوضية الملكية العراقية بمصر الملفة ٧٢٤/٣١١ ، و ٦٠ ، ص ٢٠٤-٢٠٦ في ٥ شباط ١٩٤٥.

٢- الوثائق الامريكية غير المنشورة:

american documntary films, Filml , us state department Egypt = Juterual amol foreign offairs, 1945 . Lang , Air gram from Cairo legation . to the secretary of state No-A20 of Junuary 11, 1945, P.10.

٣- الكتب العربية :

احمد لطفي السيد ، حياة الدكتور محمد حسين هيكل، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٨.

سامي ابو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٢ ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.

عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية (من ١٩٣٦-١٩٥١)، ج٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٦.

كامل مرسي، اسرار مجلس الوزراء ، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥.

مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٥٠.
محسن محمد ، سنة من عمر مصر، تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والامريكية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٣.
محمد خليل صبحي، الحياة النيابية في مصر من عهد محمد علي باشا، ج٥وج٦ ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩.
وزارة الخارجية الملكية في مصر ، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (اذار ١٩٥٠- تشرين الثاني ١٩٥١) ، القاهرة ، ١٩٥١.
يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ، ١٩٧٥.

٤- الكتب الأجنبية :

Who's who, London, 1940.

٥- الرسائل الجامعية :

فاروق حسان محمد الخزرجي، الحياة النيابية في مصر ١٩٢٤-١٩٣٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م .
جمال فيصل حمد المحمدي ، الحياة النيابية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م.
جمال فيصل حمد صالح المحمدي، التطورات الاجتماعية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤م.

٦- الصحف:

جريدة الأهرام للأعداد :
٢١٥٠١ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٤
٢١٥٠٢ في ١ كانون الأول ١٩٤٤
٢١٥٠٣ في ٣ كانون الأول ١٩٤٤
٢١٥٠٥ في ٥ كانون الأول ١٩٤٤
٢١٥٤٠ في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٥
٢٣٠٨٣ في ٤ كانون الثاني ١٩٥٠
٢٣٠٨٥ في ٦ كانون الثاني ١٩٥٠
٢٣٠٩٠ في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠
٢٣٠٩٢ في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٠
٢٣٠٩٥ في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٠

٧- المجلات:

مجلة روز اليوسف ، العدد ٤٩٠ ، القاهرة ، ١٩٣٧.